المبحث الثاني

الواو الاعتراضية

خالف البيانيون ما اصطلح عليه النحاة في الجملة الاعتراضية ، حيث اشترط جمهور النحاة أن تكون الجملة المعترضة واقعة بين جزأي كلام يتطلب أحدهما الآخر ويرتبط به في حكم الإعراب ، كأن تقع بين مبتدأ وخبر ، وفعل ومفعول ، أو شرط وجوابه ، أو معطوف ومعطوف عليه ، وغير ذلك مما يتوقف فيه إعراب الثاني على الأول .

أما البيانيون فالاعتراض عندهم يأتي في أثناء الكلام ، كما يأتي بين كلامين متصلين معنى ، وإن لم يتصلا لفظًا . يقول السبكي : « وكون الواقع بين الكلامين المتصلين ، معنى لا لفظًا ، جملة اعتراضية ، هو اصطلاح أهل المعاني ، لنظرهم إلى المعنى . أما النحاة فلا يسمونها اعتراضية حتى يكون ما قبلها وما بعدها بينهما اتصال لفظي ، والزمخشري يكثر منه ذكر الاعتراض في شيء بين كلامين بينهما اتصال معنوي ، فيعترض عليه النحاة بأنه ليس ذلك باعتراض ، ولا اعتراض عليه ، لأنه لا يمشي على اصطلاح أهل هذا العلم ما أمكنه »[1] .

وقد أجاز الزمخشري وقوع الاعتراض في آخر الكلام ، وكأنه لا يشترط وقوعه بين جزأي كلام أو كلامين متصلين ، فهو كثيرًا ما يطلقه على ما يسمى « بالتذييل » في عرف البلاغيين ، وهو ما نبه إليه الخطيب القزويني ، فقال : « ومن الناس من لا يقيد فائدة الاعتراض بما ذكرناه ، بل يجوز أن يكون دفع توهم ما يخالف المقصود . وهؤلاء فرقتان : فرقة لا تشترط فيه أن يكون واقعًا في أثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى ، بل يجوز أن يقع في آخر كلام

---

(١) عروس الأفراح ٣/٢٣٨ .

لا يليه كلام ، أو يليه كلام غير متصل به معنى . وبهذا يشعر كلام الزمخشري في مواضع من الكشاف ، فالاعتراض عند هؤلاء يشمل التذييل»[1] .

وقد أكد ابن هشام هذا الاختلاف بين البيانيين والنحاة فقال : «للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين ، والزمخشري يستعمل بعضها ، كقوله في قوله تعالى : ﴿ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾ : يجوز أن يكون حالاً من فاعل (نعبد) أو من مفعوله لاشتمالها على ضميريهما ، وأن تكون معطوفة على (نعبد) ، وأن تكون اعتراضية مؤكدة ، أي : ومن حالنا أنا مخلصون له التوحيد ، ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم ، كأبي حيان توهمًا منه أنه لا اعتراض إلا ما يقوله النحوي ، وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين»[2] .

وما يعنيني هنا هو موقع الواو إذا تصدرت جملة الاعتراض ، ما هي ؟ وما دورها في الربط حين تقع بين جزأي كلام ، أو بين كلامين متصلين معنى لا لفظًا ، أو في آخر الكلام ؟

فمما استقر لدى النحاة والبلاغيين ، واصطلحوا عليه ، أن الواو التي تتصدر الجملة المعترضة تسمى واوًا اعتراضية ، وهي غير الواو العاطفة والحالية ، فقد جاء في «معاهد التنصيص على شواهد التلخيص» عند بيان الشاهد من قول الشاعر :

إِنَّ الثَّمَانِينَ ــ وَبُلِّغْتَهَا ــ قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانِ

«الشاهد فيه الاعتراض ، ويسمى الالتفات ، وهو أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى دفع الإيهام ، وهو هنا الدعاء في قوله (وبلغتها) ، لأنها جملة معترضة بين اسم إن وخبرها ، والواو فيه اعتراضية ، ليست عاطفة ولا حالية»[3] . ولعل السبب في إخراج هذه الواو عن أصلها من العطف ، هو أن الجملة الاعتراضية

---

(١) الإيضاح ٣/٢٤٦ .
(٢) مغني اللبيب ٢/٥٦ .
(٣) معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ١/٣٧٠ .

جملة مستقلة ليست مرتبطة بما قبلها ، فلا مجال للربط بالواو العاطفة . وممن صرح باستقلال الجملة عما قبلها الرضي في شرحه للكافية ، فقال : « واعلم أن الواو التي تدخل على (لاسيما) في بعض المواضع كقوله (ولا سيما يومًا بدارة جلجل) اعتراضية ، كما في قوله : (فأنت طلاق والطلاق ألية) . إذ هي مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة »[1]. والْجَمَلُ في قوله تعالى : ﴿ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْكَٰفِرِينَ ۝١٠١ وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ ۖ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾ (الأعراف:١٠١،١٠٢) . أجاز في قوله ﴿ وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ ﴾ العطف والاعتراض فقال : « فهذه الجملة اعتراض ، وقعت في آخر الكلام ، فإن الاعتراض في الآخر جائز ، فليست مرتبطة بما قبلها ، ومن جعلها مرتبطة به فسر الضمير بالأمم السابق ذكرها »[2] .

فكأن الضمير إذا عاد على الكافرين ارتبطت الجملة بما قبلها على سبيل العطف ، وإذا جعل الضمير للناس انفصلت الآية عما قبلها وكانت اعتراضًا . ومعنى ذلك أن الكلام المعترض مستأنف ، والواو استئنافية . وهو صريح كلام الجمل في قوله تعالى : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ﴾ (البقرة:٢٤) : « جملة ﴿ وَلَن تَفْعَلُوا۟ ﴾ معترضة بين الشرط وجوابه ، وواوها ليست عاطفة ، بل للاستئناف ، فلا محل لها من الإعراب ، لأنها لم تقع موقع المفرد ، ولا يصح كونها حالاً ، لأن واو الحال لا تدخل على جملة مستأنفة ، ومعنى الاعتراض في الغالب التوكيد ، ويجيء لغيره بحسب المقام »[3] .

وقد أطلق ابن القيم على الجمل الاعتراضية مصطلح « الفك » ، وهو « أن يفصل المصراع الأول من المصراع الثاني ، أو الفقرة الأولى من الفقرة الثانية ، أو الجملة الأولى من الجملة الثانية ، ولا تتعلق الثانية بشيء من معنى

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢٤٩/١ .
(٢) الفتوحات الإلهية ١٧١/٢ .
(٣) المصدر السابق ٢٩/١ .

الأولى...» ، ثم قال : «وهذا النوع منه في القرآن كثير ، فإنه يأتي بجملة إثر جملة ليس لها تعلق بالتي قبلها ، والنحاة يسمون ذلك الجمل المعترضة» [1] .

ولا أعتقد أن مثل هذا التعريف للجملة المعترضة يليق بنظم القرآن الكريم الذي تترابط فيه الجمل ، وتلتئم فيه المعاني آخذًا بعضها بحجز بعض ، حتى جُعِل ذلك التلاؤم والتآخي مدار إعجازه . كما أن الزمخشري صرح أكثر من مرة في تفسيره بأن الجملة المعترضة لابد أن تكون وثيقة الصلة بما اعترضت فيه . ففي قوله تعالى : ﴿ وَإِن تُكَذِّبُوا۟ فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِّن قَبْلِكُمْ ۖ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴾ (العنكبوت:١٨) ، أجاز الزمخشري أن تكون اعتراضًا بين طرفي قصة إبراهيم خطابًا لقريش ، ثم قال : «فإذا كانت خطابًا لقريش ، فما وجه توسطها بين طرفي قصة إبراهيم ، والجملة أو الجمل الاعتراضية لابد لها من اتصال بما وقعت معترضة فيه ؟ ألا تراك لا تقول : مكة ـ وزيد أبوه قائم ـ خير بلاد الله ؟ قلت : إيراد قصة إبراهيم ليس إلا إرادة للتنفيس عن رسول الله ﷺ ، وأن تكون مسلاة له ومتفرجًا بأن أباه إبراهيم خليل الله كان ممنوًّا بنحو ما منى به من شرك قومه وعبادتهم الأوثان» [2] ، وربما يكون هناك مانع آخر من العطف إلى جانب الحكم باستئناف الجملة المعترضة واستقلالها عما قبلها ، وهو أنها تقع تأكيدًا لما هي معترضة فيه ، وهم قد قرروا أن التوكيد لا يعطف على المؤكد ، فإذا قال الزمخشري : «والاعتراضات في الكلام لا تساق إلا للتوكيد» [3] ، كان ذلك دافعًا للبحث عن معنى آخر لهذه الواو غير كونها عاطفة ، فلا عليهم أن يسموها اعتراضية . على أن ما قاله الزمخشري لم يسلم به علماء البيان ، فقال السعد : «وأما اشتراط كونه للتأكيد فما لم نسمعه» [4] .

وقال العلوي في حاشيته : «الفرق بين المعترضة والمؤكدة ، مع أن المعترضة أيضًا مؤكدة ، هو أن المعترضة أحسن موضعًا ، وألطف مسلكًا ،

---

(١) الفوائد المشوق لعلوم القرآن ص ٢٢٤ .
(٢) الكشاف ٢٠١/٣ .
(٣) المصدر السابق ٥٧/٢ .
(٤) حاشية السعد ١٥١/١ .

وفيه مع التوكيد الاهتمام بشأنها لتخللها بين الكلام . وقيل : إذا كانت معترضة كانت علة للحكم ، وفيما قيل نظر ، لأن المعترضة قد لا تكون مؤكدة ، ولا علة للحكم ، كـ« بُلِّغْتُها » في قوله :

إنَّ الثَّمَانِينَ ــ وَبُلِّغْتَهَا ــ قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانِ

فإن الدعاء للمخاطب الممدوح ببلوغ الثمانين لا يؤكد احتياج الشاعر إلى ترجمان ، وكذا لا يوجبه »[1] .

والآن نتساءل : ما الفرق بين أن تأتي الجملة المعترضة بالواو ، وأن تأتي بغيرها ؟ وأي جدوى من وجود هذه الواو الاعتراضية إذا لم تقم بدور لفظي في الإشراك في الحكم ، ولا بدور معنوي في الوصل بين الجمل ؟

فإن كان وجودها وعدمها سواء فهذا عين الزيادة التي رفضناها من قبل ، ونزهنا نظم القرآن عنها . وإن قيل إنها استئنافية فقد أثبتنا من قبل أيضًا أن الاستئناف ليس معنى من معاني الواو ، وإنما هو يؤول إلى العطف ، وذلك لأن الاستئناف يتم بغيرها ، وهو بدونها أولى وأمكن ، فإذا وقعت قبل جملة مستأنفة كان الغرض منها ربطها بما قبلها عن طريق العطف الجملي .

فليس أمامنا إلا أن نقول إن الواو خُلقت للربط ، وهو معنى أصيل فيها لا يفارقها ، سواء كانت عاطفة أو اعتراضية أو حالية .

وعليه فإن الاعتراض إذا وقع بين جزأي كلام أو بين كلامين متصلين ، فإن الجملة المعترضة مقدمة من تأخير اهتمامًا بشأنها ، وتحقيقًا لغرض يتطلبه المقام ، فإذا أريد بيان علاقة هذه الجملة بما اعترضت فيه فلتؤخر إلى موضعها ، ثم نبحث بعد ذلك عن وجه ربطها بما قبلها ، فإن كانت بالواو فإننا سنجد المناسبة التي تقتضي الجمع ، وأداء الواو لوظيفتها في الربط بين الجمل أو الأغراض ، وهو نفس ما تؤديه الواو العاطفة ، وما استخرجه المفسرون

---

(١) تحفة الأشراف ١/١١٦ ، ١١٧ .

والبلاغيون من أغراض الاعتراض وأسرار بلاغته ، هو نكتة تقديم الجملة المعترضة .

وهذا القول بتقديم جملة الاعتراض من تأخير هو رأي ابن عباس رضي الله عنهما . ففي قوله تعالى : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ قَيِّمًا ﴾ (الكهف:١،٢) ، قال القرطبي : «وجمهور المتأولين أن في أول هذه السورة تقديمًا وتأخيرًا ، وأن المعنى : الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب قيمًا ولم يجعل له عوجًا» [(١)] .

وقال الشهاب : «من جعله في نية التأخير كالواحدي وابن عطية ، والطبري جعل قوله ﴿ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ﴾ اعتراضًا لا حالاً ، كما يوهمه كلام المصنف رحمه الله ، وارتضاه في البحر ، ورواه الطبري عن ابن عباس رضي الله عنهما ، فإن قلت : إذا كان منقولاً عن ابن عباس ، وناهيك به جلالة ومعرفة بدقائق اللسان ، فما وجهه ؟ قلت : ذكر السمين في غير هذه السورة أن ابن عباس حيث وقعت جملة معترضة في النظم ، يجعلها مقدمة من تأخير ، ووجهه أنها وقعت بين لفظين مرتبطين ، فهي في قوة الخروج من بينهما» [(٢)] .

فإذا كان الأمر على نية التأخير في الآية ، فما الذي يمنع من كون هذه الجملة التي اعترضت بين الحال وصاحبها ، أن تكون معطوفة على جملة «أنزل الكتاب» ، وتكون إخبارًا عن هذا الكتاب بعدم الاختلال في لفظه أو التناقض في معناه ، كما أخبر بأنه قيم أي مستقيم معتدل ، لا إفراط فيه ولا تفريط ، ويكون الغرض من تقديم نفي العوج الاهتمام به ، لأنه موطن الإعجاز والتحدي للعرب في لغته وبيانه .

وفي قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ۝ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ ﴾ (البقرة:١٩،٢٠) .

---

(١) تفسير القرطبي ٦/٣٩٦٩ .

(٢) حاشية الشهاب ٦/٧٣ .

ذهب الزمخشري إلى أن قوله عز وجل : ﴿ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ اعتراض[1] ، وعلق عمر الفارسي في الكشف بقوله : «قوله (وهذه الجملة اعتراض لا محل لها) أراد بكونها اعتراضًا أنها من تتمة التمثيل ، وأصله والله محيط بهم ، فوضع الظاهر موضع المضمر»[2] .

فكيف تجعل الجملة اعتراضًا وهي من تتمة التمثيل ، مع جزمهم بأن الاعتراض يأتي زائدًا على أصل الكلام ، كما يقضي به وضعه في باب الإطناب؟ هل لأن في هذه الجملة عمومًا في لفظ الكافرين فيكون اعتراضًا تذييليًا ؟ هذا ما نفاه صاحب الكشف بجعل الكافرين من وضع الظاهر موضع المضمر، وكأن العدول إلى الظاهر للتسجيل عليهم بالكفر .

هل لأنه لا علاقة بين هذه الجملة وما قبلها ؟

الحق أن المناسبة ظاهرة كالشمس بين قوله ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ وبين قوله ﴿ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ ، إذ إنهم يبالغون في حماية أنفسهم من أصوات الرعد والبرق ، بوضع أصابعهم في آذانهم ، أملاً في النجاة والهرب من الموت الذي يتوقّونه ويحذرونه ، ولكن هذه المحاولة تبوء بالفشل لأن الله لهم بالمرصاد ، وعذابه يحيط بهم من كل جانب ، فلا مهرب ولا مفر من سلطان الله ، فالتقابل بين الجملتين واضح جلي ، بين محاولة للنجاة والفرار من الموت ، وقطع لأسباب هذه المحاولة . هذه المناسبة بين الجملتين هي التي جعلها السعد نكتة الاعتراض فقال : «والنكتة في الاعتراض التنبيه على أن الحذر من الموت لا يفيد»[3].

ربما يقال إن عدم التناسب بين الجملتين لكون الأولى فعلية والثانية اسمية يضعف العطف ، ونقول إن عطف الاسمية على الفعلية ليس بعزيز في القرآن الكريم لإفادة الثبوت والدوام ، وهو أبلغ مما لو قيل (وأحاط الله بهم) ، لأن

---

(١) انظر الكشاف ٢١٨/١ .
(٢) كشف الكشاف ١٥٠/١ .
(٣) حاشية السعد ١٣٥/١ .

الاتفاق في الاسمية والفعلية يحسن الوصل إذا لم يكن هناك غرض من المخالفة . قال البناني في التجريد : « (ومن محسنات الوصل) بعد وجود المصحح (تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية) ، وتناسب (الفعلين في المضي والمضارعة) ، فإذا أردت مجرد الإخبار من غير تعرض للتجدد في إحداهما وللثبوت في الأخرى قلت : قام زيد وقعد عمرو ، وكذا زيد قائم وعمرو قاعد (إلا لمانع) مثل أن يراد في إحداهما التجدد وفي الأخرى الثبوت فتقول : قام زيد وعمرو قاعد» [1] .

وفي قوله تعالى : ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ۝١٧ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ ﴾ (الروم:١٧،١٨) قال الزمخشري : «وقوله ﴿ وَعَشِيًّا ﴾ متصل بقوله ﴿ حِينَ تُمْسُونَ ﴾ ، وقوله ﴿ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ اعتراض بينهما» [2] .

فأي مانع من جعل هذه الجملة المعترضة معطوفة على الجملة التي اعترضت بين جزأيها ، فيكون أصل النظم : «فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وعشيًّا وحين تظهرون وله الحمد في السماوات والأرض» ، وتكون الواو دالة على الجمع بين التسبيح والتحميد ونحن نقرن بينهما دائما كقولنا : سبحان الله وبحمده ، ويكون سر التقديم المبادرة إلى تنزيهه سبحانه وتعالى عن الانتفاع بتسبيحهم لأنه الغنيّ ، والخلق جميعًا فقراء إليه ، وهي النكتة التي ذكروها في الاعتراض . قال الجمل : «ونكتته أن تسبيحهم لنفعهم لا له ، فعليهم أن يحمدوه إذا سبحوه لأجل نعمة هدايتهم إلى التوفيق» [3] .

والزمخشري كثيراً ما أجاز في الواو المتصدرة لجملة الاعتراض أن تكون عاطفة ، وأن تكون اعتراضية ، وقرر المعنى على الوجهين بما يفيد أداء الواو لمعنى الجمع ، مما يترك علامة استفهام حول ما إذا كان الزمخشري يرى أداء

---

(١) تجريد البناني على مختصر السعد ٢/٨٠ .
(٢) الكشاف ٣/٢١٧ .
(٣) الفتوحات الإلهية ٢/٣٨٨ .

الواو الاعتراضية لوظيفتها في الربط بين الجمل ـ وهو ما نرجحه ـ أو أنه يجردها من هذه الوظيفة كما يحاول شراحه وغيرهم أن يفهموه منه ، بناء على حكمهم بقطع العلاقة بين جملة الاعتراض وما اعترضت فيه .

قال صاحب الكشاف في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا۟ وَجَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْقَوْمَ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ (يونس:١٣) : (وقوله ﴿ وَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ ﴾ يجوز أن يكون عطفًا على ﴿ ظَلَمُوا۟ ﴾ ، وأن يكون اعتراضًا ، واللام لتأكيد النفي ، يعني وما كانوا يؤمنون حقًا تأكيدًا لنفي إيمانهم ، وأن الله قد علم منهم أنهم يصرون على كفرهم ، وأن الإيمان مستبعد منهم ، والمعنى : أن السبب في إهلاكهم هو تكذيبهم الرسل ، وعلم الله أنه لا فائدة في إمهالهم بعد أن لزموا الحجة ببعثة الرسل»[1]، فالمعنى على ما قرره أن السبب في إهلاكهم هو اجتماع أمرين : أولهما : تكذيبهم المفهوم من قوله تعالى ﴿ لَمَّا ظَلَمُوا۟ ﴾ ، وثانيهما : علم الله بإصرارهم على الكفر بحيث لو أهملوا لما آمنوا ، ودخلت الواو للجمع بينهما وهو شأن الواو العاطفة ، وهو نفس المعنى الذي أفاده الاعتراض ، فتكون الواو الاعتراضية قد أدت ما أدته الواو العاطفة من الربط والدلالة على الجمع . لكن السعد في حاشيته يحاول إيجاد فرق بينهما بجعل الجملة على وجه الاعتراض مقررة لمعنى الجملة السابقة .

يقول السعد : «قوله (يجوز أن يكون عطفًا على ظلموا) لأن معناه إحداث التكذيب ، ومعنى هذا الإصرار عليه بحيث لا فائدة في إمهالهم ، ولهذا ذكر في حاصل المعنى أن السبب في إهلاكهم هذان الأمران . وهذا ظاهر على تقدير العطف ، وأما على تقدير الاعتراض فلأنه أيضًا لتقرير ما تخلل هو بينه ، وهو إفادة السببية»[2] .

---

(١) الكشاف ٢/١٧٧ .

(٢) حاشية السعد ٢/٥٤٠ .

فجعل جملة الاعتراض تقريراً لما قبلها لا ينفي معنى الجمع في الواو ؛ لأن التقرير هنا بزيادة سبب آخر ، يؤكد عدل الله في إهلاكهم ، وهو وجه مصحح لعطف التوكيد على المؤكد .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَٱذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُۥ بِٱلْأَحْقَافِ وَقَدْ خَلَتِ ٱلنُّذُرُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦٓ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ (الأحقاف:٢١) ، أجاز الزمخشري احتمالي العطف والاعتراض . وفسر المعنى على الوجهين بما يحقق معنى الجمع في الواو ويفيد الدلالة على الربط . قال الزمخشري : « والمعنى أن هوداً عليه السلام قد أنذرهم فقال لهم : لا تعبدوا إلا الله إني أخاف عليكم العذاب ، وأعلمهم أن الرسل الذين بعثوا قبله والذين سيبعثون بعده كلهم منذرون نحو إنذاره ، وعن ابن عباس رضي الله عنه يعني الرسل الذين بعثوا قبله والذين بعثوا في زمانه ، ومعنى ﴿ وَمِنْ خَلْفِهِۦٓ ﴾ على هذا التفسير ، ومن بعد إنذاره . هذا إذا علقت ﴿ وَقَدْ خَلَتِ ٱلنُّذُرُ ﴾ بقوله : ﴿ أَنذَرَ قَوْمَهُۥ ﴾ »[1] .

فهذا على احتمال العطف ، والواو دالة على الجمع بين أمرين هما إنذار هود لقومه بعبادة الله ، وإخباره بأن هذه هي سنة المرسلين قبله وبعده في الإنذار ، ثم يقول : « ولك أن تجعل قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ خَلَتِ ٱلنُّذُرُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦٓ ﴾ اعتراضاً بين ﴿ أَنذَرَ قَوْمَهُۥ ﴾ ، وبين ﴿ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ ﴾ ، ويكون المعنى : واذكر إنذار هود قومه عاقبة الشرك والعذاب العظيم ، وقد أنذر من تقدمه من الرسل ومن تأخر عنه مثل ذلك ، فاذكرهم »[2] ، فالواو هنا مفيدة أيضاً لما أفادته العاطفة من الربط والجمع ، حيث ربطت بين قوله ﴿ وَقَدْ خَلَتِ ٱلنُّذُرُ ﴾ وقوله ﴿ وَٱذْكُرْ أَخَا عَادٍ ﴾ ، لإفادة الجمع بين تذكير الرسول عليه السلام بقصة هود مع قومه وما أنذرهم به من عقاب الله ، وتذكيره بإنذار الأنبياء من قبل هود ومن بعده . والفرق أن الواو الأولى ربطت ما بعدها بالجملة المتعلقة بإذ ، وهذه ربطتها بجملة ﴿ وَٱذْكُرْ ﴾ ، فهو كالفرق بين عطف المفردات وعطف الجمل .

---

(١) الكشاف ٥٢٣/٣ .

(٢) المصدر السابق ٥٢٤/٣ .

على أن الضابط الذي يميز بين الواو العاطفة والواو الاعتراضية كثيراً ما يهتز لدى البلاغيين ، بل يكاد ينمحي عند الاختبار الحقيقي أمام نماذج القرآن الكريم .

ففي قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ (غافر:٧) .

نجد جملة ﴿ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ ﴾ وقعت بين معطوف ومعطوف عليه ، أي وقعت في أثناء كلام متصل ، وهي جملة جاءت لزيادة معنى ، لأن كون حملة العرش مؤمنين بالله أمر مقرر ، وهو مفهوم أيضًا من قوله ﴿ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ ﴾ ، فلم يستطع البلاغيون أن ينكروا أنها من صور الإطناب ، ولكنهم لم يعدوها في الإطناب بالاعتراض ولا في أي صورة من صور الإطناب التي ذكروها في مصنفاتهم . قال البناني مبينًا وجه الإطناب في هذه الجملة : « (فإنه لو اختصر) ، أي ترك الإطناب ، فإن الاختصار قد يطلق على ما يعم الإيجاز والمساواة كما مر (لم يذكر ويؤمنون به) لأن إيمانهم لا ينكره ، « أي لا يجهله (من يثبتهم) ، فلا حاجة إلى الإخبار به لكونه معلومًا ، (وحسن ذكره) أي ذكر قوله ـ ويؤمنون به ـ (إظهار شرف الإيمان ترغيبًا) ، وكون هذا الإطناب بغير ما ذكر من الوجوه السابقة ظاهر بالتأمل» [١] .

وعلق الإنبابي على ذلك بقوله : «وأما أنه ليس من الاعتراض فمشكل إذا بنينا على ما تقرر من أن جملة الاتصال بين الكلامين أن يكون الثاني معطوفًا على الأول ، ولا شك أن جملة (يستغفرون لمن في الأرض)[٢] معطوفة على جملة (يسبحون) فيكون ما بينهما اعتراضًا ، والانفصال عن ذلك بأن الواو للعطف لا يتم إلا بتعيين كونها كذلك وليس بمتعين ، لاحتمال أن تكون اعتراضية . نعم المتبادر كونها للعطف ، فيخرج عن الاعتراض على هذا ، فافهم) [٣] .

---

(١) تجريد البناني على مختصر السعد ١٢٧/٢ .

(٢) الذي عليه التلاوة «ويستغفرون للذين آمنوا» .

(٣) تقرير الإنبابي على التجريد ١٢٧/٢ .

نعم ، لقد فهمت أن البلاغيين لم يستطيعوا التصريح بالاعتراض هنا لأن الزمخشري الذي يقتفون أثره في نظم القرآن الكريم لم يصرح بذلك ، ولو صرح به لما وجدوا مانعًا من القول به . قال الزمخشري : « فإن قلت : ما فائدة قوله : ﴿ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ ﴾ ، ولا يخفى على أحد أن حملة العرش ومن حوله من الملائكة الذين يسبحون بحمد ربهم مؤمنون ؟ قلت : فائدته إظهار شرف الإيمان وفضله والترغيب فيه» [1] ، فلما لم يقل الزمخشري إنه اعتراض مع ما يفهم منه من الزيادة على أصل الكلام وورود بين متصلين معنى ولفظًا لم يعدوه من الاعتراض وإن جعلوه من الإطناب وعجزوا عن وضعه في إحدى صوره فظل مثالاً فردًا لم يذكروا له أخًا .

ثم لنتأمل ما فرقوا به بين الواو الحالية والواو الاعتراضية فيما أجاز فيه الزمخشري الاحتمالين ، فقد قال في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ ﴾ (البقرة:٩٢) : « يجوز أن يكون حالاً ، أي : عبدتم العجل وأنتم واضعون العبادة في غير موضعها ، وأن يكون اعتراضًا ، بمعنى : وأنتم قوم عادتكم الظلم» [2] ، فأنا أفهم أن جعل الجملة حالية يعني تقييد اتخاذهم العجل بحال تلبسهم بالظلم ، وفيه زيادة توبيخ لبني إسرائيل على هذه الجناية ، مما يوحي ببشاعة ما ارتكبوه في حق من تتابعت عليهم نعمه .

أما جعلها اعتراضية فإنها تفيد الإخبار بأن هذه الجناية ليست وحدها ، مما ارتكبه بنو إسرائيل من الكفر بالله ، فهم قوم اعتادوا على ذلك وتمرسوا عليه ، فكان للواو دلالتها على إضافة معنى يتصل بما قبله ، على معنى جمعهم بين هذا الفعل وغيره من الأفعال التي تتفق في كونها ظلمًا وتعديًا على حق المنعم ، وهي نفس دلالة الواو العاطفة . فإذا قيل إنه اعتراض لأن فيه تأكيدًا لظلمهم السابق ، قلت : نعم هو تأكيد لارتكابهم هذه الجريمة بالإخبار عنهم أن هذا دأبهم ، ولكن هذا لا ينفي أن الجملة أضافت معنى لم يفهم مما قبله ،

---

(١) الكشاف ٣/٤١٥ .

(٢) المصدر السابق ١/٢٩٧ .

مما يصح معه وقوع الواو الدالة على زيادة وصفهم بالظلم الدائم في شئون دينهم ودنياهم مع الخالق والمخلوق .

يقول الإنبابي : «اعلم أن الواو الاعتراضية قد تلتبس بالحالية فلا يعين أحدهما إلا القصد ، فإن قصد كون الجملة قيدًا للعامل فهي حالية ، وإلا فاعتراضية ، فيحتملهما قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ ۝ ثُمَّ عَفَوْنَا عَنكُم ﴾ ، فإن قدر أن المعنى حال كونكم ظالمين بوضع العبادة في غير محلها كانت الواو حالية ، وإن قدر (وأنتم قوم عادتكم الظلم) فيكون تأكيدًا لظلمهم بأمر مستقل ، لم يقصد ربطه بالعامل ، ولا كونه في وقته كانت اعتراضية فالفرق بينهما دقيق لا يخفى» [1] .

فهذا الفرق بين الواو الاعتراضية والواو الحالية هو نفس الفرق بين الواو الحالية والواو العاطفة ، كما صرحوا به في قوله تعالى : ﴿ إِن يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا۟ لَكُمْ أَعْدَآءً وَيَبْسُطُوٓا۟ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ وَوَدُّوا۟ لَوْ تَكْفُرُونَ ﴾ (الممتحنة:٢) . قال الشهاب : «ذهب بعضهم إلى أن الجملة معطوفة على مجموع الشرط والجزاء أو حال بتقدير قد ، وقال الخطيب : إنه لا فائدة لتقييد ودادتهم بالظفر والمصادفة ، وهي أمر مستمر لا يختص بأحد النقيضين، فالأولى عطفه على الشرط والجزاء» [2] .

أصل بذلك إلى ما سمى اعتراضًا في آخر الكلام ، وهو ما جرى عليه الزمخشري في مواضع من الكشاف ، ونبه الخطيب في إيضاحه ـ كما ذكرنا ـ أن هذا الاعتراض هو التذييل الذي تعقب فيه جملة بجملة أخرى مشتملة على معناها ، وأطلق عليه كثير من المفسرين الاعتراض التذييلي . فالواو في مثل هذا الاعتراض جعلها كثير من المفسرين عاطفة ، وإن لم تسلم من اضطراب الآراء فيها ، والاستحياء من التصريح بالعطف مع ذكرهم لمصطلح الاعتراض . وإليك مثلين من تفسير واحد نرى فيهما هذا الاضطراب .

---

(١) تقرير الإنبابي على التجريد ١٢٣/٢ .

(٢) حاشية الشهاب ١٨٥/٨ .

في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾ أَوْ تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ ۖ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿١٧٣﴾ وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ (الأعراف:١٧٢-١٧٤) .

قال الطاهر بن عاشور : «وجملة ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ ﴾ معترضة بين القصتين ، والواو اعتراضية ، وتسمى واو الاستئناف ، أي مثل هذا التفصيل نفصل الآيات ، أي آيات القرآن» [1] .

فالواو الاعتراضية هي واو الاستئناف كما صرح به. ثم في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ يُرِيكَهُمُوهُمْ إِذِ ٱلْتَقَيْتُمْ فِىٓ أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلُكُمْ فِىٓ أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضِىَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴾ (الأنفال:٤٤) .

يقول صاحب التحرير والتنوير : «وجملة ﴿ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴾ تذييل معطوف على ما قبله عطفًا اعتراضيًّا ، وهو اعتراض في آخر الكلام ، وهذا العطف يسمى عطفًا اعتراضيًّا إلا أنه عطف صوري ليست فيه مشاركة في الحكم ، وتسمى الواو اعتراضية» [2] .

ونحن لا نقول إن الواو أشركت الجملتين في الحكم ، لأن هذا شأن المفردات ، وإنما نقول إن الواو تربط بين الجملتين لتحقق مناسبة مصححة للوصل . شأن الواو العاطفة للجمل الدالة على الجمع والمغايرة ، كما أوضحه هو أيضًا في قوله تعالى : ﴿ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱصْبِرُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۖ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ (الأعراف:١٢٨). قال : «وجملة ﴿ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ تذييل فيجوز أن تكون الواو اعتراضية ، أي عاطفة على ما في قوله ﴿ إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ ﴾ من معنى التعليل ، فيكون

---

(١) التحرير والتنوير ، الجزء التاسع ، القسم الأول ، ص ١٧٠ .

(٢) المصدر السابق ، الجزء العاشر ، ص ٢٨ .

هذا تعليلاً ثانيًا للأمر بالاستعانة والصبر ، وبهذا الاعتبار أوثر العطف بالواو على فصل الجملة مع أن مقتضى التذييل أن تكون مفصولة »[1] .

هذا الاعتراض التذييلي لا مانع إذن من عطفه على ما قبله عطف العام على الخاص ، بحكم ما فيه من العموم ، وهم لا ينكرون العطف فيه ، غير أن كثيرين منهم حين يصرحون بالعطف يكتفون بإطلاق مصطلح التذييل ، ويتجنبون لفظ الاعتراض حتى لا يصطدم ذلك مع ما قرروه من جعل الواو الاعتراضية غير الواو العاطفة .

ولنتأمل ما قاله أبو السعود والألوسي في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ (البقرة:١٦٠) .

يقول أبو السعود : « وقوله تعالى : ﴿ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ أي المبالغ في قبول التوبة ، ونشر الرحمة ، اعتراض تذييلي محقق لمضمون ما قبله »[2].

ويقول الألوسي : « ﴿ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ عطف على ما قبله تذييل له »[3]، فلما أراد الألوسي جعل الواو عاطفة اكتفى بمصطلح التذييل ، ولم يصرح بالاعتراض . وفي قوله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ۙ وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ ﴾ (البقرة:١١٩) يقول الألوسي : « ﴿ وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ ﴾ تذييل معطوف على ما قبله أو اعتراض أو حال »[4] .

فهو يصرح بعطف التذييل دون الاعتراض ، بل يجعله مغايرًا له ، فهل التذييل غير الاعتراض عنده ؟

لنقرأ ما قاله في قوله تعالى : ﴿ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَٱعْلَمْ

---

(١) التحرير والتنوير ، الجزء التاسع ، القسم الأول ، ص ٦٠ .

(٢) إرشاد العقل السليم ١٨٣/١ .

(٣) روح المعاني ٢٨/٢ .

(٤) المصدر السابق ٣٧٠/١ .

﴿ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ ﴾ (المائدة:٤٩) ، قال : « ﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ ﴾ أي متمردون في الكفر مصرون عليه خارجون عن الحدود المعهودة ، وهو اعتراض تذييلي »[1].

فالاعتراض والتذييل اسمان لمسمى واحد ، هو الجملة المعترضة في آخر الكلام ، فلماذا يصح عطفها ويمتنع عطفها في آن واحد ؟ ولا فرق بين مدلول الاعتراض والتذييل .

يتكرر ذلك من الألوسي كثيراً ، مؤكداً أن الواو الاعتراضية غير العاطفة ، يقول في قوله تعالى : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ ۖ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلْجَنَّةِ وَٱلْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِۦ ۖ وَيُبَيِّنُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ (البقرة:٢٢١) : « ﴿ وَيُبَيِّنُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ لكي يتعظوا أو يستحضروا معلوماتهم ، بناء على أن معرفة الله تعالى مركوزة في العقول . والجملة تذييل للنصح والإرشاد ، والواو اعتراضية أو عاطفة »[2].

فكأنها إذا كانت اعتراضية لا تكون عاطفة ، وإذا كانت الجملة تذييلاً كانت الواو عاطفة ، مع أن التذييل والاعتراض في آخر الكلام شيء واحد باعترافه هو كما في الآية السابقة .

نأتي إلى الآية التي دار حولها جدل في جواز العطف أو منعه ، بجعل الجملة معترضة في آخر الكلام ، وهي قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۗ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾ (النساء:١٢٥) ، فقد فهم من كلام الزمخشري أن الواو الاعتراضية لا تكون عاطفة لأنه منع عطف قوله ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾ وجعلها جملة معترضة . قال : « فإن قلت : ما موقع هذه الجملة ؟ قلت : هي جملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب ، كنحو ما يجيء في الشعر من قولهم ـ والحوادث جمة ـ فائدتها تأكيد وجوب اتباع ملته ، لأن من بلغ من الزلفى

---

(١) روح المعاني ٦/١٥٥ .

(٢) المصدر السابق ٢/١٢٠ .

عند الله أن اتخذه خليلاً كان جديراً بأن تتبع ملته وطريقته ، ولو جعلتها معطوفة على الجملة قبلها لم يكن لها معنى» [1] .

فالعطف الذي منعه الزمخشري هو أن تعطف الجملة على ما قبلها مما هو داخل في الصلة ، لأنه يؤدي إلى معنى فاسد ، إذ لا يصح أن يقال : «ومن أحسن دينا ممن اتخذ الله إبراهيم خليلاً» ، لكن أي مانع من أن تعطف على الجملة الاستفهامية بتمامها ، والاستفهام هنا معناه النفي ، فهو خبر معنى حتى لا يقال إنه من عطف الخبر على الإنشاء ، كما يتمسك به رجالات البلاغة . والمناسبة أن إبراهيم ـ عليه السلام ـ وصل إلى هذه المنزلة من الله بإسلامه وجهه لله ﴿ إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ (البقرة:١٣١) ، وفيه تعريض بأهل الكتاب الذين سبق الحديث عنهم قبل هذه الآية ﴿ لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِىِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ (النساء:١٢٣) ، وأهل الكتاب يدّعون أن إبراهيم كان يهوديًا أو نصرانيًا ولم يكن مسلمًا . فلتكن الجملة اعتراضية مؤكدة الدعوة إلى إسلام الوجه لله ، لكن الواو لم تتجرد عن معناها من الربط بين الدعوة إلى الإسلام واتخاذ الله إبراهيم خليلاً ، بجامع أن إبراهيم كان حنيفًا مسلمًا والله يدعو إلى إحسان الإسلام كما أحسن إبراهيم إسلام وجهه لربه ، وهو الذي ذهب إليه أبو حيان ، فقال : «وليست هذه الجملة معطوفة على الجملة قبلها ، لأن الجملة قبلها معطوفة على صلة ﴿ مَنْ ﴾ ، ولا تصلح هذه للصلة وإنما هى معطوفة على الجملة الاستفهامية التي معناها الخبر ، أي لا أحد أحسن دينًا ممن أسلم وجهه لله ، نبهت على شرف المتبَع وفوز المتَّبِع)» [2] .

ففي قول أبي حيان «نبهت على شرف المُتَبَع وفوز المتَّبِع» دقة بالغة في استخراج مناسبة العطف ، حيث إن إبراهيم منبع الإسلام ، واتباعه يرفع منزلة المتَّبِع ، كما رفع الله بالإسلام منزلة إبراهيم عليه السلام ، وبهذا يسقط اعتراض الألوسي عليه بعدم وجود الجامع كما هو قوله: «ولا يجوز العطف خلافًا لمن

---

(١) الكشاف ١/٥٦٦ .

(٢) البحر المحيط ٣/٣٥٧ .

زعمه على (ومن أحسن إلخ) ، سواء كان استطرادًا أو اعتراضًا وتوكيدًا لمعنى قوله تعالى ﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ ، وبيانًا لأن الصالحات ما هي ، وأن المؤمن من هو ، لفقد المناسبة والجامع بين المعطوف والمعطوف عليه»[1].

فإبقاء الواو على أصلها من العطف مع الجملة الاعتراضية التذييلية ، هو الذي يلمح معه سر الواو وغرضها في نظم الجملة المذيلة مع ما قبلها ، على وجه يوحي بالمغايرة والزيادة على مجرد التوكيد ، فتفترق بذلك جملة التذييل المصدرة بالواو عنها إذا جاءت بدون الواو ، وإلا كانت زيادة الواو بلا فائدة وهو ما نرفضه . فقوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُوا۟ ۖ وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ ﴾ (سبأ:١٧) ، جاء التذييل بالواو لتلمح إلى زيادة معنى في الجملة المذيلة بعطفها على ما قبلها عطف الحكم الكلي على حكم جزئي . هذا المعنى الزائد هو ما أفاده التخصيص والحصر فكان لنا حكمان ، أحدهما : يؤكد الجملة الأولى ، وهو أن ما جوزى به أهل سبأ هو جزاء كل من يكفر بنعمة الله فتأكد خصوص عقاب سبأ بعموم عقاب الكافرين .

وثانيهما : وهو الغرض من زيادة الواو ، ما أفاده الحصر من أن هذا الجزاء خاص بالكافرين لا يمتد إلى سواهم ممن يشكر نعم الله تعالى ، فهم بزيادة المنّة والفضل أحق كما ينطق به قوله ﴿ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِى لَشَدِيدٌ ﴾ (إبراهيم:٧).

ولولا هذه الزيادة في المعنى لكانت جملة التذييل أولى بالفصل .

وقد أشار ابن يعقوب إلى هذا التغاير بين الجملتين بقوله : «ولابد أن يقع اختلاف بين نسبتي الجملتين ، فيخرج التكرار كما تقدم في ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ (التكاثر:٣، ٤) ، فإن قوله تعالى : ﴿ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُوا۟ ﴾ مضمونه أن آل سبأ جزاهم الله تعالى بكفرهم ،

---

(١) روح المعاني ١٥٤/٥ .

ومعلوم أن الجزاء بالكفر عقاب كما دلت عليه القصة، ومضمون قوله تعالى: ﴿ وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ ﴾ أن ذلك العقاب المخصوص لا يقع إلا للكفور، وفرق بين قولنا: جزيته بسبب كذا، وبين قولنا: ولا يجزى بذلك الجزاء إلا من كان متصفًا بذلك السبب»[1].

فإذا جاء الاعتراض التذييلي بغير الواو دل ذلك على أن الجملة متمحضة لتأكيد ما قبلها، كما في قوله تعالى: ﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ (الإسراء:٨١)، حيث أكد الحكم الجزئي بالحكم الكلي، الذي قضاه الله بزهوق الباطل أبدًا وانتصار الحق على الدوام.

وخلاصة القول: أن الاعتراض ليس معنى من معاني الواو، وأن القول بواو اعتراضية ليست عاطفة، على معنى تجريدها من أداء وظيفتها في الربط بين الجمل، هو قول يؤدي في النهاية إلى إلغاء معنى هذا الحرف، ويؤول به إلى الزيادة التي يترفع عنها النظم القرآني، كما أن جعل هذه الواو استئنافية مرفوض لدينا، كما رفضنا من قبل وجود واو للاستئناف، إلا إذا كان المقصود منها ترك العطف الإفرادى إلى عطف الجمل، وحينئذ فهي واو عاطفة.

---

(١) مواهب الفتاح ٣/٢٢٦.